



## الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه

د. نافز أيوب محمد "علي احمد"

أستاذ مساعد في جامعة القدس المفتوحة-منطقة سلفيت التعليمية- فلسطين

[nafizayoub@yahoo.com](mailto:nafizayoub@yahoo.com)

مقدمة:

إن المشروع التنموي تظاهر بمظهر جديد لخطاب عربي بدأ في نهاية القرن الثامن عشر على أثر الرجة الحضارية التي حصلت على أثر حملة "نابليون بونابرت" على مصر والذي عرف بمشروع النهضة. فقد حاول ذلك الخطاب رسم مرتكزات "النمو" من عناية بالعلم والتعليم وتحرير المرأة والاصلاح السياسي. ولكنه لم يكتب لهذا الخطاب أن يتجسد الا جزئياً بفعل دخول كل الأقطار العربية مرحلة الاستعمار المباشر الذي قضى على كل الخيارات الوطنية، وتمكن من تجسيد نمط اجتماعي واقتصادي قوامه الاستغلال بقصد تجاوز مشكلاته في مستوى المركز.

لذلك أخذ الخطاب النهضوي صيغ الاستقلال والتحرر وولدت من رحم الفجيعة تلك الحركات التحررية الوطنية في مختلف البلدان العربية، وقد انتشر مصطلح التنمية بعد هذه الحقبة وشق طريقه الى الايديولوجيا العربية وفرض نفسه بسرعة باهرة باعتباره قطيعة معرفية، قطعاً مع التلقائية والعفوية فاضاً ضرورة التخطيط مستخدماً مصطلح "الاستراتيجية" وهو مصطلح عسكري في الأصل يتعلق برسم الخطط العملية للقضاء على العدو وتجنب الهزيمة. وقد وجد هذا المصطلح رواجاً إذ مثل مكسباً نفسياً فهو ضد "التخلف والتأخر" وهذان المفهومان الجارحان للذات العربية المعترزة أصلاً بوجودها وتراثها.

إن جميع الأسماء المشتقة من الوجهة المعجمية ذات العلاقة بالتنمية وهي النمو والنماء والانماء... انما تدل على جميعاً على الكثرة والزيادة كما وكيفما ويمثل النمو والتنمية زوجاً اصطلاحياً من الرصيد المختص ويقابلان تبعاً مفهومي Development and Croissance. وقد تطور المفهومان بشكل جعل الأول يصبح مظهراً محدداً للثاني: النمو مظهر من مظاهر التنمية حيث أن التنمية أشمل وأعم. فالتنمية يمكن أن تكون اقتصادية وهو المفهوم الأول لهذا المصطلح، أو اجتماعية ثقافية سياسية، كما تبلور مفهوم جديد لهذا



المصطلح في السنوات الأخيرة الا وهو مفهوم التنمية البشرية في علاقة بالوعي المتنامي عالمياً بأهمية الانسان ومحورياته في كل عملية تنمية بعد أن كان البعد الاقتصادي هو الذي يحتل المحور لهذا المفهوم ويتبادر الى الذهن قبل غيره .

يجد الباحث صعوبة أثناء دراسته لقضية التنمية في الوطن العربي، ففي ظل واقع التجزئة والتشرد الذي يعيشه الوطن العربي، لم يتشكل خطاباً تنموياً موحد السمات رغم مؤتمرات القمة العربية واللقاءات الفرعية التي عقدت خلال العقود الأخيرة، ولئن رسمت ظاهرياً بعض الملامح في اطار التعاون العربي ولا سيما" السوق العربية المشتركة " فقد ظلت شعاراً من شعارات الجامعة العربية. أما بالنسبة للتجربة القطرية في مجال التنمية فتثير العديد من الاشكالات، ذلك ان التنمية لا يمكن أن تنبع الا من الداخل وكنتيجة لمؤثرات وتفاعلات داخلية مجتمعية أو اقليمية وبالتالي فان التنمية الحقيقية لا يمكن استيرادها ( الجهيني، 1988م) ، وعليه فانها لا تكون إلا مستقلة لبناء القوة الذاتية التي تمكن القطر الواحد أو مجموعة الأقطار المتعاونة من أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب الى التكافؤ وأبعد عن التبعية ( عبد الله، مجلة المستقبل العربي عدد 90 ، ص 56 )، في حين تدل كل المؤشرات أن الأقطار العربية عموماً لا تزال أبرز التوابع للمركز الامبريالي .

تعتبر التنمية مشروع حضاري يتطلب تعبئة وطنية والتزاماً جماعياً ولا يتم ذلك إلا عبر المشاركة الجماهيرية في صياغة الخيارات عبر المسار الديمقراطي وضمان الحريات الأساسية وحقوق الانسان ومنها الحق في التنمية وكل تلك الخصائص والمكونات الضرورية غائبة ومضروبة في مختلف البلاد العربية. كما أن المخطط التنموي الواحد في القطر الواحد كثيراً ما يشهد انفراجات وتحولات عميقة بين المنظور الاشتراكي حيناً ومنظور الانفتاح أحياناً، تبعاً لما قد يحصل من تغيير في القيادة السياسية أو وصول وصفات من دول المركز عبر المؤسسات الدولية والصناديق المالية.

### أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية وجود الانسان الذي خلقه الله سبحانه وتعالى في أحسن تقويم وعلمه مالم يكن يعلم وميزه عن سائر مخلوقاته بالعلم والمعرفة والكتابة، وأول آية نزلت من القرآن الكريم تحت على القراءة، وقد وردت كلمة العلم وما يشتمل منها القرآن الكريم في



( 446 ) آية (العاني، 2002م )، وحث الله سبحانه وتعالى الإنسان على الزيادة من العلم لاستنباط أسرار الكون الذي سخره الله للإنسان وأمره بالكشف عنها والتدبر فيها ليحقق معنى استخلافه في عمارة الأرض، وقد زوده الله بالطاقات والمواهب البدنية والعقلية فضلاً عن نزعه الاجتماعية وما تتضمنه من ثقافة وقيم وعادات وتقاليد وأنماط للسلوك وطرق للتفكير والتعبير، فرسالة الإنسان في تحقيق الخلافة الصالحة في الأرض ليس الأعمار المادي وحسب بل اعداد نفسه لمسؤوليات هذه الرسالة وخدمة الآخرين، فهذه مسؤولية وأمانة عظيمة.

وفي العصر الحديث، يتفق المختصون على أن الإنسان هو محرك عملية التنمية وقائدها وهو الذي يطور مستوى استخدام الموارد المادية، ومن هنا يحتل موضوع تكوين رأس المال البشري أهمية خاصة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره يمثل حجر الأساس في كل تنمية أو تطور لكونه المسيطر على رأس المال المادي الذي يشكل العنصر الثاني من عناصر التنمية، ذلك ان الإنسان لا بد ان يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به. ومن هنا تتضح أهمية قطاع التربية والتعليم في تكوين الإنسان المنتج ودور هذا القطاع في تحديد حجم ونوع المتطلبات البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب ضرورة التنمية والاضطلاع بمهامها مما يجعل النظام التربوي والتعليمي عاملاً حيوياً لتطور المجتمع.

وقد تجلّى ذلك الاهتمام في مصادقة الامم المتحدة سنة 1986م على الاعلان رقم

( 41-128 ) المتعلق بحق الانسان في التنمية. ولقد حاولت لجنة حقوق الانسان الاممية في

تقريرها الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1993 م ايضاح هذا الحق فأكدت على:

- 1- أهمية الحق في التنمية باعتبار جميع حقوق الانسان الأخرى مظهراً منه وفروعاً له .
- 2- اعتبار الانسان هو الهدف من التنمية فهو المنفذ الرئيسي والمستفيد الأول.
- 3- إن التنمية مسؤولية جماعية عالمية بناءً على تطور العلاقات الدولية .

### مشكلة البحث:

تبنت الأقطار العربية المشروع التنموي خياراً وهدفاً لبناء كياناتها الفتية والارتقاء بها تدريجياً، ويتكون ذلك المشروع التنموي من عدة مجالات هي : المجال الزراعي الغذائي ، المجال الصناعي، المجال التجاري، المجال الخدماتي، المجال الثقافي، مجال التربية والتعليم .



ويؤكد الباحث في هذا المجال على أهمية التربية والتعليم في انجاح التنمية قديماً وحديثاً، فقد بدأ مع طه حسين الذي يعتبر أن الحضارة تقوم على الثقافة والعلم والقوة، وتنشأ القوة من الثقافة والعلم، وكذلك فالثروة تنتجها الثقافة والعلم.

وقد تبنت الأقطار العربية في مختلف خططها التنموية اهتماماً بالمجال التربوي، فنشرت المؤسسات التعليمية ووفرت اطار التدريس وخصصت نسباً ليست بسيطة من مقدراتها للمجال التربوي بقصد بناء الانسان العربي القادر على انجاح كافة مجالات التنمية.

وبهذا تنحصر مشكلة هذا البحث في مدى ملائمة مخرجات التربية والتعليم لخطط التنمية في الوطن العربي، وهل تستطيع هذه المخرجات من انجاح خطط التنمية ومواجهة التحديات ورفعها؟

### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه. ولتحقيق ذلك سيتعرض الباحث الى المحاور الأربعة التالية :

أولاً : مفهوم تنمية رأس المال البشري .

ثانياً : الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري .

ثالثاً : دور التربية والتعليم في تكوين و بناء رأس المال البشري .

رابعاً : قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في الوطن العربي .

### أولاً: مفهوم تنمية رأس المال البشري:

تعني تنمية الموارد البشرية بمعناها العام هي عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف عموم أفراد المجتمع ( الركابي، 1981،ص56 )، فالتنمية البشرية اذاً هي زيادة فرص الاختيار أمام أفراد المجتمع في العديد من المجالات وفي مقدمتها الصحة والتعليم والدخل ( الحق ، 1993، ص23 )، وتشير الصحة إلى العمر المتوقع عند الميلاد، ويعكس التعليم نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، بينما يشير الدخل الى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ( النجفي، 2001، ص31 ). ويعبر عن هذه العملية من الناحية الاقتصادية بما اصطلح على تسميته ب ( تكوين رأس المال البشري ) واستثماره بشكل امثل لتطوير النظام الاقتصادي ( قنديل، 1976، ص123 ). وهناك جانبان للتنمية



البشرية: الأول منها تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة وذلك اما للتمتع بوقت الفراغ أو في الاغراض الانتاجية او في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية (World Bank, 1991, p.4). وبهذه الطريقة نلاحظ أن قيادات التنمية تنظر الى عملية تنمية الانسان نظرة أكثر شمولية، فهي ترى في التنمية البشرية جوانب أخرى غير الاقتصادية والتي تتمثل في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والتي يتطلب إنمائها لدى جميع أفراد المجتمع بشكل متوازن لزيادة مساهمتهم في بناء النظام السياسي وتعميق ممارساتهم في الحياة الاجتماعية.

إن تنمية رأس المال البشري هي عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة لامكاناتها المتعددة ولمواهبها العقلية والجسدية لزيادة قيمتها ورفع مكانتها ليتمكن استخدامها بصورة مبدعة في طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية (الركابي، 1981، ص27).

نلاحظ بتحليل المقومات الأساسية لمفهوم رأس المال البشري أنها تدور حول بناء الانسان وتوفير الشروط الدائمة لضمان وجود أفراد في المجتمع قادرين على احداث التطور بصورة مستمرة لمسايرة تغيرات العصر، وهذا لن يتم الا من خلال استراتيجية تنموية لرأس المال البشري بحيث تعتمد الوسائل والأساليب العلمية والفنية والتربوية الحديثة القادرة على خلق وتطوير المعرفة العلمية ونشر الخبرات والمعارف والقيم الحضارية بين السكان لرفع أكبر قدر ممكن منهم الى قوى ذات مستوى أعلى في ضوء الوسائل والمهام التي تضطلع بها عملية تنمية رأس المال البشري كاستثمارات في الإنسان تتوخى أهدافاً اقتصادية واجتماعية (منصور، 1976، ص195).

ومن هنا فان مسيرة تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية الاقتصادية، حيث أن تنمية رأس المال البشري هي جزء من كل، هو عملية التنمية الاقتصادية. ولقد تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الانساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة، وفي المدة الاخيرة، ظهر مفهوم جديد للتنمية البشرية، ولقد وضع هذا المفهوم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U. N. D .P) حيث يعرف التنمية البشرية بأنها: "توسيع اختيارات الناس و قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الاجيال الحالية بدون تعريض حاجات



الاجيال المستقبلية للخطر (Banuri and other,1995,P.7). وهكذا فان طبيعة المهام الرئيسية التي تستهدفها عملية تنمية القوى البشرية بما فيها الأهداف الاقتصادية ( تكوين رأس المال البشري) إنها متجددة ومستمرة تقترن بتنمية تقدم المجتمع، ولهذا فان قيامها لا يتحدد بعصر معين أو عمر معين أو عمر انساني أو فئة اجتماعية أو مستوى اقتصادي انما هي عملية عامة شاملة ترتبط بالانسان في مرحلة الاعداد للاستخدام وبالامة مهما كان مستوى تقدمها. ولذلك فان صيغة تكوين رأس المال البشري ترد ضمن مفهوم تنمية القوى البشرية، الا أن الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال النمو الاقتصادي تحتم على الدول النامية التركيز على تكوين رأس المال البشري للاستفادة من فاعلية العامل الاقتصادي لتحقيق تقدم سريع من شأنه تقليص هذه الفجوة، وعلى هذا الأساس فان أي عملية لتكوين رأس المال البشري يجب أن تتم في اطار استراتيجي شاملة لتنمية القوى البشرية في الدول النامية، وتكوين مؤسسات بناء الانسان التعليمية والتربوية والثقافية والمهنية التي تتمثل في مراحل الدراسة المختلفة وفي المؤسسات الانتاجية ومؤسسات البحث العلمي هي المجالات الرئيسية للاستثمار في الانسان ليس فقط لغرض رفع مستوى الانتاجية وزيادة مردود الاستثمار المادي وحسب وانما لتحقيق تقدم حقيقي للمجتمع في المجالات المختلفة وبما يساعد الدول النامية للالتحاق بركب الدول المتقدمة ( الركابي، 1981م.ص57 ).

وهكذا يتضح أن تنمية رأس المال البشري أضحت من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العملية أو العلمية والفنية والسلوكية فهي وسيلة تعليمية تمد الانسان بمعارف أو معلومات أو مبادئ أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج وهي أيضاً وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية والأساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل، كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات اضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، اضافة الى كونها وسيلة سلوكية تعيد النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي ( منصور، 1976،ص195)، وان الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسية لهذه العملية هي التربية والتعليم، التدريب، تنمية القدرات ( Dunn and Elvis,1972, P.37 ).



## ثانياً : الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري :

شهدت الحياة على مر العصور انجازات مذهلة تدل على القدرة البشرية في تشييد الصروح الهائلة للحضارة البشرية ( بوجهيها الانساني واللانساني) من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يساهم به العمل البشري في عملية الانتاج، واستنادا لتمايز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأخرى الأمر الذي يضع العمل البشري كأهم عنصر من عناصر الانتاج على الاطلاق حتى في ظروفه الممكنة ( العاني، 2002 ).

ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الانسان وتأثيره الفاعل والايجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الانتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الانسان، وقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الانتاجي الى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الانتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة المنتاهية في الصنع وغيرت بذلك موقع الانسان ودفعته الى الامام في المراكز الانتاجية وضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الانتاجي وقيادة التطور، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى اعداد الانسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي ( الركابي، 1981م، ص58 ).

وتعود بوادر هذا الاهتمام في تاريخها الى آراء الاقتصادي " الفريد مارشال" الذي عاصر بداية التغير في فنون الانتاج في مطلع النصف الأول من القرن العشرين، فتؤكد آراء مارشال على الدور الأساسي الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع ونمو الانتاج وتطوره واهمية التعليم في رفع انتاجية الفرد اذ يقول أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة ذلك أن الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والانتاج، والقدرة على الخلق والابداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرهما وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشتته وتوفير الحياة الكريمة له ( Marshall,1930,p.218 ).

ولقد اعتبر كارل ماركس الانسان أثن رأس مال، وكذلك أدخل ايرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأى شيء يدر دخلاً عبر فترة من الزمن. وان هذا الدخل يتولد عن رأس المال. وقد أشار الفريد مارشال الى أن أثن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في



البشر (Marshall,1930,p.216), وذلك على أساس أن الفكر سواء ما تعلق منه بالعلوم والأدب أو الفنون أو ذلك الذي نشأت بفضله الآلات والأجهزة، إنما يمثل الإنتاج الذي يتلقاه أي جيل من الأجيال السابقة له، وذلك أنه إذا انمحت من الوجود الثروة المادية للعالم، فإن بالامكان استعادتها بسرعة بواسطة الفكر، ولكن لو بقيت الثروة المادية بدون الفكر، فإن هذه الثروة سرعان ما تتضاءل ويعود إلى العالم إلى الفقر والعوز (Shfei,1970,p.10).

وبإمعان النظر نجد أن تنمية العنصر البشري تؤدي دوراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينهما تعد تبادلية، إذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي دوراً إيجابياً في التنمية البشرية. وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة (القصيفي، 1990، ص 83).

وهكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقية دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن مطلقاً أن تتفعل كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتكنيكي والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي (الحبيب، 1981، ص 17). وقد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية والعلمية والتكنيكية بصفة خاصة والخبرة الانتاجية والإدارية تكون عنصراً من أهم عناصر إعادة الانتاج الاجتماعي التي كثيراً ما تحدد سير وأفاق عملية التنمية (العاني، 2002).

وفي هذا الصدد يشير مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد في القاهرة عام 1966، حول تصنيع الدول الأفريقية إلى أن مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملاً رئيسياً للتقدم.. وان النقص في العمل المؤهل والخبرة التكنيكية هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة (براجينا وآخرون، 1974، ص 427). وكانت دراسة سابقة عام 1962 من قبل منظمة اليونسكو لكل من سولو والاقتصادي النرويجي أوكرست قد أثبتت أن الزيادة



في متوسط دخل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية هي أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي. كما استطاعت عدد من الدراسات الإدارية التي تخصصت في بحث الاستثمار في الإنسان على المستوى المشروع أن تثبت أن الانفاق على تدريب القوى العاملة ( تنمية الموارد البشرية أثناء الخدمة) استثماراً رأسمالياً. وأثبتت دراسات أخرى محاسبية من أن تكاليف تدريب القوى العاملة يترتب عليه زيادة مهمة في الطاقة الانتاجية. فالانفاق على رفع كفاءة العمال وتحسين طرق أداء العمل زاد من عدد الوحدات المنتجة لنفس الفترة مما قلل التكلفة الكلية والمتوسطة للوحدة المنتجة وأعطى فرصة أكبر لجني مزيد من الأرباح (زايد, 1977, ص13-18) . ان التنمية الاقتصادية باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تستهدف مجموعة كبيرة من التغيرات العميقة في صميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحقق بمجرد استيراد المصانع والآلات أو عمليات نقل التكنولوجيا أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية, وذلك لأنها عملية عميقة وشاملة تهدف الى تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتلائم واستخدام الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية على نحو يتلائم وظروف الاقتصاد القومي .

ويذكر جونسون في هذا المجال أن التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو الى استيعاب التغير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه ( Johnson, 1971, p.51).

وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية: (الحبيب, 1981, ص19)

1. الزيادة الكبيرة في حجوم الناتج القومي في الدول المتقدمة بالقياس الى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره الى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري, حيث التقديرات الاحصائية في الولايات المتحدة آنذاك إلى أن أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي يمكن تفسيرها بزيادة رأس المال المادي وساعات العمل، أما الباقي فيمكن أن تعزى الى الكفاءة الانتاجية للعنصر البشري ( Shultz, 1971, p.26) .

2. تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة التي ظلت تعاني من التخلف بالرغم من نيلها استقلالها السياسي بسبب التركيز الثقيلة من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة



التي عزلت الانسان فيها وأفقدته السيطرة على محيطه فجعلته عاجزاً عن ابراز طاقاته الكامنة

يتبين مما تقدم أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية ( Billy and Johnson, 1970, p.58).

### ثالثاً :- دور التربية والتعليم في تكوين رأس المال البشري

أولى الاقتصاديون اهتماماً خاصاً بقطاع التربية والتعليم ودراسة التعليم ودراسة آثاره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة وفي تكوين رأس المال البشري بصورة خاصة ويعود هذا الاهتمام الى عدة عوامل أهمها: (الحبيب, 1981, ص118)

1. التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية: حيث أن مسألة التنمية الاقتصادية ومشاكل هذه التنمية أصبحت اليوم ذائعة على المستويات الوطنية والقومية والدولية خاصة في الدول النامية ولا شك أن النهوض بمستوى قطاع التربية والتعليم يشكل أحد الأدوات الفعالة في هذا المجال. إذ يرتبط التطور الاقتصادي بالتطور التربوي والتعليمي ارتباطاً وثيقاً يجعله متغيراً تابعاً له في المدى والاتجاه.

2. تزايد الانفاق على قطاع التربية والتعليم: فقد شهد العالم المعاصر توسعاً كبيراً في القطاع التربوي والتعليمي تبعه تزايد النفقات التربوية والتعليمية في مختلف البلدان تزايداً كبيراً



الأمر الذي حمل على البحث في مدى الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه الأموال المنفقة في قطاع التربية والتعليم، ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد والمجتمع. وأمام هذا التوسع الكبير في الانفاق على قطاع التربية والتعليم والتزايد الكبير أيضاً في اعداد الطلبة عجزت أكثر الدول عن القيام بالأعباء التعليمية كاملة، الأمر الذي أدى الى ضرورة دراسة اقتصادية علمية تبحث عن الكلف والنفقات من جانب والعوائد من جانب اخر من أجل من أجل الوصول الى أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف .

3. تصاعد أهمية دور رأس المال البشري: حيث أن النظريات الاقتصادية الحديثة أكدت على دور وأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية ( وكما تم توضيحه في الفقرة السابقة ) هذا الدور الذي يساهم بخلق القدرة الكبيرة على انتاج الثروات المادية. وهكذا أخذت دراسة هذا القطاع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تتصاعد باستمرار وتتوسع أفقياً وعمودياً من خلال الأهمية الكبيرة التي تفسرها المهام الاقتصادية والاجتماعية التي يخلقها هذا القطاع خاصة في مجال تكوين رأس المال البشري والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية :-

1- زيادة انتاجية رأس المال البشري : في الظروف الحالية للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل تتزايد بشكل ملح ومستمر وبخاصة بالنسبة للدول النامية أهمية زيادة الانتاجية وذلك اعتماداً على المهارات التي يكتسبها عنصر العمل من خلال التعليم والتدريب والتأهيل، وفي هذا الصدد يشير خبراء الاقتصاد الى انتاجية العامل الأمي والتي ترتفع بنسبة ( 30% ) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وحوالي ( 320 % ) بعد دراسة مدتها الجامعية (ندوة الدراسات الإنمائية، 1970، ص17). وأظهرت التقديرات التي قام بها ( فابر بكانت ) ان الزيادة الكلية في الناتج القومي التي تحققت في الولايات المتحدة خلال الفترة 1889- 1957 كانت ترجع الى الزيادة في انتاجية العمل بقدر ما ترجع الى نمو الموارد من العمل ورأس المال المادي (Fabricate, 1959, p.18). وأشارت دراسة أخرى الى أن (50%) من الزيادة في انتاجية العمل و(60%) من الزيادة في متوسط الأجور للعامل الواحد يرجع الى زيادة مستوى التعليم في السنوات 1911-1961 في الولايات المتحدة، في الوقت الذي كانت فيه هذه المؤشرات في كندا تساوي (25% ) و(30% ) على التوالي خلال الفترة نفسها (Bertram, 1960, p.12). فيما دلت دراسة الأستاذ شلتز أن الزيادة في الدخل الحقيقي للولايات المتحدة 1929-1957 علماً أن ما بين



( 36-70% ) من هذه الزيادة كانت تعود إلى تعليم العمال ( Shultz, 1963, p.38 ). كما أن التطور الهائل الذي حدث في الإنتاج الزراعي في هولندا خلال الفترة 1870-1900 كان يعود إلى تحديث الزراعة وتحويل الإنتاج نتيجة للمعارف التي اكتسبها الفلاحون من التعليم (عبد الدايم, 1972, ص24).

كما أن تجربة النمو الزراعي المتفوقة في اليابان - رغم محدودية الأرض الزراعية - كانت نتائجها تعود بالدرجة الأولى إلى تعليم السكان الزراعيين، فقد أدى هذا التعليم إلى تعدي مضاعفة محصول زراعي واحد إلى تنمية ومضاعفة ثلاثة محاصيل سنوياً في بعض المناطق. فقد أظهرت دراسة الأستاذ ( تانج ) أن الاستثمار في التعليم الريفي والبحوث في الزراعة خلال الفترة 1880-1938 أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي الياباني بمعدل (35% ) سنوياً (الجاسم, 1976, ص476). من ناحية أخرى تشير تجربة التصنيع في الدول الصناعية المتقدمة إلى أن هذه الدول استطاعت أن تحقق هذا التقدم في مجال التصنيع نتيجة للحفاظ المتواصل على أن الترابط بين اتجاهات التصنيع والتكنولوجيا السائدة في كل مرحلة من جهة ومخرجات هيكل النظام التعليمي والتربوي من الجهة الثانية. كما يخلق هذا الترابط والتوازن مرونة متواصلة لرفد وتصعيد استراتيجية التصنيع بفئات متعددة من العمالة الماهرة.

2. تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات:

ان تعاضم دور التربية والتعليم في النتيجة الاقتصادية تستهدف تكوين وتنمية رأس المال البشري عن طريق زيادة تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مما يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الانسان كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الانتاج والإبداع (الحبيب, 1981, ص121). وهذا يتطلب من خلال التربية والتعليم كشف ما لدى الانسان من طاقات بدنية وفكرية كامنة وتنويرها، ومن هنا يلعب قطاع التربية والتعليم دوراً أساسياً في إعداد الأخصائيين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في عدد أولئك الاختصاصيين والفنيين الماهرين الذي يعتبر واحداً من بين أهم العقبات التي تواجه التطور الاقتصادي والحضاري في تلك الدول. وعليه فإن هذا القطاع عندما يضطلع بهذه المهمة ويتحمل اعباء تكوين الرصيد الفني والاختصاصي اللازم للتنمية، ويواجه ما يظهر مستقبلاً من حاجات متزايدة إلى المهارات والمعارف في شتى الميادين، إنما يخلص التنمية من أهم



المشاكل التي تعرقل مسيرتها، تلك هي صفة الاعتماد على الخبرات والمعارف المستوردة من الخارج (الحبيب، 1981، ص122). في هذا الصدد يشير هاربون الى أن تكوين الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة وفي البلدان السائرة في طريق النمو (Haribson, 1960). كما أن تجربة التصنيع في الدول المتقدمة الى وجود علاقة قوية بين مستوى التكنولوجيا وأساليب الإنتاج من جهة وهيكل المهارات البشرية ونظم التربية والتعليم من جهة ثانية، فالتكنولوجيا التي يراد لها أن تطبق في إنتاج معين تفترض بالاساس أسلوب إنتاج يناسبها ومهارات بشرية وتخصصات معينة يستلزمها أسلوب الإنتاج المتبع، فاستخدام تكنولوجيا عالية يعني اعتماد أسلوب إنتاج متقدم ومهارات بشرية عالية لن تتحقق الا في ظل مستوى مرتفع من المعرفة والتعليم (زهرا، 1978، ص399).

### 3. زيادة فرص العمل وتخفيض عدد الفقراء:

لا شك أن سنوات التعليم التي يحصل عليها الفرد رغم أنها تتأثر بعدة عوامل غير اقتصادية، تتحدد بالطلب والعرض مثل أي سلعة أو خدمة أخرى، ويعتبر الطلب على التعليم في البلدان النامية بمثابة وسيلة مهمة لتحقيق منافع اقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل في الحصول على فرص عمل بأجور مرتفعة نسبياً وتحسين مستوى معيشة الفرد هذا بالإضافة الى تحسين مكانته الاجتماعية في المجتمع (الأمين، 2000، ص73). كما أن لقطاع التربية والتعليم دور مهم في عملية التحرك أو الانتقال المهني من حرفة الى أخرى مما يمكن الأفراد من التكيف طبقاً للتغيرات التي تطرأ على الظروف المحيطة بهم، حيث يؤكد اخصائيو التربية والاجتماع على أن الفرد المتعلم يكون أكثر قدرة من غيره على مواجهة صعوبات التغيير الناجمة عن اختلاف البيئة أو العادات والتقاليد. وهنا يصبح تعليم الأفراد رصيد كبير للانتقال من مهنة الى أخرى مما يفتح لهم آفاقاً جديدة وامكانيات أوسع للحصول على فرصة عمل.

من ناحية أخرى فان للتربية والتعليم أثر فعال في تطوير دور المرأة في المجتمع وبالتالي مساعدتها في الدخول بمجال العمل واستقلالها المادي ومساهمتها في زيادة دخل الأسرة. وتحدد الأجور في القطاعين الصناعي والخدمي بمستوى التحصيل العلمي، بينما لا تعتمد فرص العمل في القطاع الزراعي التقليدي على مستوى التعليم، ولهذا تزداد الفوارق في الأجور بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وكلما ازدادت هذه الفوارق كلما ازداد الطلب على التعليم وهذا ما نلاحظه في معظم البلدان النامية.



ويمكن تقدير نسبة العائد الخاص من التعليم وذلك بمقارنة الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد طيلة مرحلة معينة من مراحل التعليم الى التكاليف التي يجب أن يتحملها من خلال هذه المرحلة مع مرحلة أخرى. فمثلاً يمكن تقدير نسبة العائد الخاص بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعي وذلك بتقدير الفرق بين متوسط الدخل السنوي الذي من المتوقع ان يحصل عليه خريج الدراسة الجامعية ومتوسط الدخل السنوي الذي يحصل عليه خريج المرحلة الثانوية وهذا يمثل تكلفة الفرصة البديلة، أي الاستمرار في الدراسة الجامعية وخسارة هذا الدخل زائداً تكاليف الدراسة المباشرة التي يتحملها الطالب خلال مدة الدراسة الجامعية كما يتضح من المعادلة الآتية: (الامين, 2000, ص77)

$$\text{نسبة العائد الخاص} = (\text{متوسط الدخل السنوي لخريجي الجامعة}) - (\text{متوسط الدخل السنوي لخريجي الثانوية}) \\ \text{مدة الدراسة الجامعية} \times (\text{متوسط الدخل السنوي لخريجي الثانوية}) + (\text{تكاليف الدراسة الثانوية})$$

هذا ويمكن تقدير نسبة العائد الاجتماعي من التعليم الجامعي بالطريقة نفسها. وقد أجريت دراسات عديدة ( خاصة في الدول المتقدمة ) حول العوائد من التعليم وقد أوضحت هذه الدراسات ان العوائد الخاصة ( الفردية ) تتجاوز العوائد الاجتماعية، وفي دراسة أجراها (Hansen, 1963, p.128) تناولت عوائد التربية والتعليم في الولايات المتحدة اثبتت ان العوائد الخاصة تفوق العوائد الاجتماعية وان الفرق بينهما يبلغ اقصى مداه في المراحل الدراسية التي لا تزيد اعمار التلاميذ عن (13) سنة وذلك بسبب تمويل الدولة الكلي لهذه المراحل، اضافة الى انعدام تكاليف الفرص البديلة بالنسبة لاولئك التلاميذ مما يزيد من العوائد الفردية.

مما تقدم يمكن القول ان الطلب على المتعلمين وذوي المهارات هو اعلى من الطلب على غيرهم وخاصة في ظل التقدم التكنولوجي والعلمي الذي نراه اليوم وهذا يعني ان المتعلمين وذوي المهارات لديهم فرصة اكبر للحصول على عمل، كما ان اجر الفرد لا يقاس فقط بعدد ساعات العمل، بل ان ما يعمله خلال هذه الساعات هو المهم، ولهذا فان فئة غير المتعلمين من العمال تحصل على اجر منخفض جداً قياساً الى دخل الفئة المتعلمة وان هذا الدخل يرتفع كلما ارتفع مستوى التعليم والتدريب واكتساب المهارات. وهذا ما اكده بعض الخبراء اذ يرى الدكتور قدورة ان التربية احد العناصر الاساسية في تحقيق التنمية وان جدوى التربية ينبغي ان يقاس بما تسهم به، لا في النمو الاقتصادي الكمي فحسب، بل في آثارها أيضاً على محو



الفقراء أو التقليل من مصائبه، وفي زيادة فرص العمل للمواطنين وفي تحسين توزيع الدخل بينهم (قدورة، 1973، ص 25).

#### 4. دور التربية والتعليم في البناء الاجتماعي للفرد :

لقد تبدل مفهوم التربية والتعليم من حيث الهدف ووسائل تحقيق هذا الهدف ونظراً لتطور الهدف وامتداده الى أحداث تغيير جوهري في طريقة الحياة، أصبحت النظرة الى التعليم، بالإضافة الى كونه عملية انتاجية استثمارية، فانه أداة للتغيير الاجتماعي أيضاً، ولهذا فان قطاع التربية والتعليم ينهض الان بالعديد من المهام الاجتماعية ذات البعد الايجابي الذي يكسب التنمية زخماً حضارياً ويمنحها القدرة على الاستمرار والتطور ويمكن استعراض بعض هذه المهام بالآتي:

أ. يساهم قطاع التربية والتعليم مساهمة كبيرة وبارزة في تفتيح ذهنية الأفراد وتوجيهها الاتجاه العلمي العقلاني وخلق الطموح وبعد النظر وترسيخ السعي والمثابرة على بناء الحياة وتغيير الواقع بالاتجاه السوي. بينما يساعد الجهل وانعدام الوعي على تثبيت التخلف ويؤدي الى عرقلة خطط التنمية الشاملة (العاني، 2002).

ب. يحقق قطاع التربية والتعليم مكاسب للفرد تتمثل في الرفاهية الخاصة، أو ما يعبر عنه بمستوى الحياة، وفي اطار الحضارة المعاصرة ومستوى الحياة وهو مسألة فلسفية تتصل بالسعادة الفردية والاجتماعية وشعور الفرد بالاشباع في مواجهة حاجاته وشعوره بالرضا في مواجهة المجتمع له، أي بمكانته الاجتماعية، وما زال هذا طلباً انسانياً في كل المجتمعات وفي كل العصور وسوف يظل كذلك (صابر، 1978، ص 300).

ج. كذلك فان لقطاع التربية والتعليم دور مهم في القضاء على الهياكل الاجتماعية البالية والقيم السلوكية المضرة، من خلال تهذيب السلوك الاجتماعي ونبذ العادات والتقاليد المعرقلة للتقدم والتطور، وبالتالي تكوين المواطن الصالح ذي المفاهيم والممارسات المتلائمة مع متطلبات التنمية الحضارية. كما يساهم هذا القطاع في غرس الشعور بالمصلحة العامة من خلال تغيير سلوك الافراد بالنسبة للاستهلاك ووسائل الإنتاج والواجبات الوطنية وغيرها.

د. باعتبار قطاع التربية والتعليم عملية تتميز بالعمومية والرسمية التي يتزود الفرد بموجبها بمعلومات تفسيرية وتعليمية عامة بحيث تصبح هذه المعلومات القاعدة التي يستند عليها الفرد في معرفة الأشياء والطواهر والنظريات والمبادئ والقيم التي تساعده على حل مشاكله اليومية او مجابهة المواقف المختلفة عبر حياته (Billy and Johnson, 1970, p.58).



**رابعاً : قطاع التربية والتعليم ودوره في تنمية رأس المال البشري في الوطن العربي :**

عانت الأقطار العربية عند استقلالها من عجز تعليمي بالغ الأهمية ومقارنة بالبلدان النامية في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية كان الحصول على التعليم في الوطن العربي محدوداً والأمية منتشرة على نطاق واسع ومستوى التعليم للفرد العادي منخفضاً (World Bank, 1993). إلا أن الثلاثين سنة الماضية اتسمت ببذل الحكومات العربية جهوداً كبيرة في مجال الخدمات التعليمية بالإضافة إلى التوسع في التعليم الابتدائي نفذت العديد من الأقطار العربية حملات واسعة لمحو الأمية، واحتل الإنفاق على التعليم مكاناً متميزاً خلال العقود الثلاثة السابقة، إذ بلغ معدله في عام 1994 نحو (5,2 %) من الناتج القومي الاجمالي، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم ( وان كان يتفاوت من قطر عربي الى قطر عربي آخر حسب الأوضاع المالية لهذا القطر ) وبلغ معدل الانفاق في الدول النامية (3,9 %) وفي الدول المتقدمة (5,1 %) لنفس السنة (صندوق النقد العربي، 1988، ص22). وقد انعكس ذلك على رفع معدل القراءة والكتابة بين البالغين من 34% عام 1970 الى 56.6% عام 1995.

ورغم هذا التقدم لا تزال نسبة الأمية بين الكبار بحدود (40 %) وهي من بين أعلى المعدلات في العالم، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار وجود فوارق كبيرة بين الأقطار العربية حيث تصل نسبة الأمية بين الكبار في السودان والمغرب واليمن (44%)، (53%)، (56%) على التوالي. بينما تبلغ هذه السنة في لبنان والأردن (10%)، و(11%) على التوالي ( انظر الجدول رقم- 1 ). ويبلغ عدد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة بين الكبار في الأقطار العربية حوالي (62) مليون نسمة منهم حوالي (39) مليون من الاناث أي أكثر من (62%) من المجموع. ويقدر عدد الأطفال خارج مرحلة الدراسة الابتدائية بحوالي (24) مليون طفل، يتركز حوالي (60%) منهم في أربعة أقطار هي السودان (6) مليون، المغرب (4) مليون، الصومال (3) مليون، واليمن (2) مليون طفل (الأمين، 2000، ص70).



نسبة الأمية بين الكبار	البلد	نسبة الأمية بين الكبار %			البلد
		الاناث	الذكور	من المجموع	
43	عمان	17	6	11	الأردن
46	الجزائر	19	8	13	البحرين
46	جيبوتي	21	9	15	لبنان
57	السودان	21	17	19	الكويت
58	مصر	12	20	20	قطر
58	العراق	35	10	22	ليبيا
66	المغرب	13	17	25	الامارات
77	اليمن	136	17	25	السعودية
69	موريتانيا	42	13	27	سوريا
70	الصومال	42	21	31	تونس
		53	29	40	الأقطار العربية
		35	20	28	البلدان النامية
		13	11	12	أميركا اللاتينية
		3	2	2	الدول المتقدمة
		23	15	21	العالم

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص 161-163.

وتتراوح نسبة الأمية بين الإناث من (17%) و (21%) في الأردن ولبنان على التوالي، والى (69%) و (70%) في موريتانيا والصومال على التوالي كما هو مبين في الجدول رقم (1) ويلاحظ أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى بكثير بالمقارنة مع الذكور في معظم الدول النامية لا سيما في الدول الفقيرة، ويوضح الجدول رقم (2) الفجوة بين الإناث والذكور بالنسبة للواتي يعرفن القراءة والكتابة ومعدل سنوات التعليم وعدد المسجلات في المراحل الدراسية.



جدول رقم (2) نسبة الاناث الى الذكور في مراحل التعليم الثلاث في بعض الأقطار العربية  
والنامية 1998

البلد	المتعلمات من الكبار (%)	معدل سنوات التعليم (%)	المسجلات في الدراسة الابتدائية (%)	المسجلات في الدراسة الثانوية (%)	المسجلات في الدراسة العليا (%)
لبنان	86	90	97	109	92
الجزائر	71	28	93	88	68
سوريا	67	55	92	87	72
مصر	64	45	91	88	64
المغرب	56	40	78	74	70
السودان	64	56	81	86	87
الهند	65	36	86	68	61
المكسيك	96	96	100	94	90
كوريا الجنوبية	97	70	101	100	61
كوبا	100	106	100	108	152
جميع البلدان النامية	80	60	94	82	54
البلدان الصناعية	98	96	100	98	80

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000. ص 256-259 .

يتبين في المراحل التعليمية الثلاث في بعض هذه الدول حيث يقل عدد المتعلمات من الكبار بنسبة (20%) بالمقارنة مع نسبة المتعلمين من الذكور في جميع البلدان النامية، أما بالنسبة للفجوة في سنوات التعليم بين الاناث والذكور فتبلغ نسبتها (40%) وتقل الفجوة بالنسبة لعدد



الإناث بالمقارنة مع الذكور في مرحلة الدراسة الابتدائية حيث تبلغ ( 6% ) فقط بالمقارنة مع ( 18% ) في مرحلة الدراسة الثانوية وتبلغ ( 46% ) في مرحلة الدراسة العليا.

ومن ناحية أخرى شهد التعليم الثانوي في جميع الأقطار العربية تطوراً مهماً من حيث أعداد الطلبة الملتحقين في هذه المرحلة فقد ارتفع عددهم ( 5.7 ) مليون طالب عام 1975 الى ( 11,3 ) مليون طالب وطالبة عام 1984 ووصل العدد في عام 2000 نحو ( 19.5 ) مليون طالب وطالبة أي ما يعادل ( 50% ) من مجموع الشباب في سن ( 12-17 ) سنة.

وفي نفس الوقت ارتفع عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع الأقطار العربية ولكن بنسب متفاوتة حتى بلغ حوالي ( 1,3 ) مليون طالب في سنة 1980، ثم شهدت الفترة من 1980 الى 1996 طفرة في عدد الملتحقين بهذا التعليم إذ تضاعف العدد حيث بلغ ( 2,3 ) مليون طالب سنة 1991 ثم ارتفع الى حوالي ( 3,1 ) مليون طالب في سنة 1996 ( انظر الجدول رقم (3) ). هذا ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ليبلغ حوالي ( 6 ) مليون طالب سنة ( 2010 ). ويمثل هذا التطور تحسناً ملموساً في عدد الطلبة ولكنه يبقى يعادل من ( 50-70% ) من المعدلات الحالية السائدة في الدول المتقدمة.

جدول رقم ( 3 ) تطور عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم العالي

في الأقطار العربية 1980-1996

نسبة النمو السنوي	أعداد الطلبة المسجلين بالألف				المستوى
	1996	1991	1985	1980	
5,8	381	359	282	198	الدبلوم المتوسط
9,1	2,532	1,792	1,484	1,279	البكالوريوس
13,3	116	97	55	37	الماجستير
11,6	43	30	23	15	الدكتوراه
8,8	3,072	2,278	1,1844	1,279	المجموع



	%240	%179	%144	%100	نسبة الزيادة عن سنة الأساس 1980
--	------	------	------	------	---------------------------------------

المصدر : صبحي القاسم، دور التعليم العالي في التقدم العلمي في البلدان العربية، وثيقة عمل قدمت الى المؤتمر العربي حول التعليم العالي، بيروت، آذار 1998، جدول رقم (4) ، ص7.

ورغم هذا التقدم ورغم الجهود التعليمية المهمة المبذولة من قبل معظم الأقطار العربية ،  
ألا أن هنالك العديد من الملاحظات يمكن إيجازها بالآتي :-

1. أن ما أنفقته الأقطار العربية في قطاع التربية والتعليم أكثر مما أنفق في العديد من الدول النامية، أل أن بعض الدراسات بينت أن المردود المادي من هذا القطاع كان لا يتلاءم وحجم هذا الإنفاق (العريان، 1998، ص61).
2. أن التقدم في مجال محو الأمية لم يزل غير مواكب بالسرعة والقدر اللازمين للمشكلات التي تواجه الوطن العربي.
3. ما زالت نسبة عالية من الاطفال هم خارج التعليم وتنتمي الأغلبية العظمى من هؤلاء الاطفال الى المجتمعات الريفية والفقيرة فيوجد نحو تسعة ملايين طفل هم خارج المدارس الابتدائية و(15) مليون خارج المدارس الثانوية (الخطي، 2001، ص282).
4. ان هناك تبايناً واسعاً بين الأقطار العربية والمهام التربوية لا تزال في المرحلة الأولى من الانجاز في بعض الاقطار العربية، في حين تقدمت بشكل مرض في أقطار أخرى مثل لبنان، العراق، مصر، تونس، الجزائر.
5. هناك تباين واسع بين عدد المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي وأولئك في التعليم المتوسط / الثانوي، إذ تبلغ المجموعة الثانوية نحو ربع المجموعة الاولى مما يشير إلى معدل خطير من التسرب بين مرحلتي التعليم الى تخلف ملايين من هم في الدراسة الابتدائية من بلوغ المرحلة المتوسطة/ الثانوية، وينجم عن ذلك ان الذين يتركون الدراسة بعد السنوات القليلة الاولى يعودون بسرعة الى حالة الأمية (صايغ، 1979، ص16).
6. ان نسبة كبرى ممن هم في التعليم الثانوي تلتحق بمدارس أكاديمية تقليدية لا بمدارس ومعاهد التدريب الفني والمهني. وفي ضوء ندرة المهارات على اختلافهما مما يدل على أن



- هناك أزمة تتمثل في تخلف العرض بعيداً جداً عن الطلب خاصة أن خطط التنمية تتطلب الملايين من القوى العاملة المتعلمة.
7. أن منهجية التعليم لا تزال، في معظم الأقطار العربية، تلقينية تقليدية، ولا تزال المكتبات والمختبرات المدرسية غير كافية ولا تزال علاقة المدرس بالطالب علاقة من يعطي العلم لمن يأخذه لا علاقة أخذ وعطاء متبادلين في رحلة فكرية استطلاعية يكشف الطالب خلالها الكثير من الأمور بالاعتماد على نفسه.
8. أن منهجية التعليم الحالية وفي الغالب لا تتواءم مع الحاجات الإنمائية العربية والمدارس والجامعات لا تكيف نفسها لخدمة مجتمعها بشكل ملموس في حين أن الحاجة ملحة للانتقالات الى مشكلات المجتمع ومحاولة إيجاد حلول أصيلة لها منطلقاً من معطيات المجتمع وتراثه وموجهة صوب أهدافه وتطلعاته.
9. تشير البيانات المتاحة الى وجود فجوة كبيرة بين معدلات قيد الذكور والإناث في المراحل الأولية والثانوية وهي ظاهرة تنتشر في معظم الأقطار العربية.
10. يلاحظ على مستوى التعليم العالي انخفاض نسبة الالتحاق في مجالات العلوم والتكنولوجيا (35%) وارتفاعها في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع استثناء ارتفاع معدل الالتحاق بتخصصات الهندسة والتكنولوجيا في الجزائر.
- أما الملتحقين بالدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) فتصل نسبتهم الى نحو (6%) من الجامعيين بالمقارنة مع نسبة تتراوح بين 10% و61% في الدول المتقدمة (صندوق النقد العربي، 1998، ص23). كما يلاحظ ضعف أداء مراكز البحوث، بصورة عامة، بسبب ضآلة مخصصاتها المالية وقلة عدد الباحثين فيها والى عدم تركيز أنشطة بحوثها على المجالات العلمية التي تتطلبها المنافسة العالمية.



## خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

### 1. الاستنتاجات

مما تقدم يمكن استنتاج ما يأتي:

1. ركزت العديد من الدراسات النظرية والعملية بشأن التقنية الاقتصادية والاجتماعية على رأس المال البشري، المعرف بمستوى المهارات والمعارف، كواحد من عوامل الانتاج الممكن تراكمها مع الوقت.
2. ان مسيرة تنمية رأس المال البشري ترتبط بشكل وثيق بمسيرة نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي، فالتنمية البشرية هي جزء من كل لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية مع تطور البعد الانساني في الفكر التنموي السائد في كل مرحلة.
3. ان الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية تعود الى حد كبير الى تكوين رأس المال البشري مما يحتم على الدول الأخيرة أن تضع استراتيجية شاملة لتطوير امكانات العنصر البشري فيها، اذ أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على تطوير هذا العنصر
4. يقوم قطاع التربية والتعليم بدور مهم في زيادة القيمة المضافة لرأس المال البشري من حيث هو مخزون للمعارف العقلية التي تتم ترجمتها الى مهارات تحقق الاكتشافات وتحولها الى تطبيقات تكنولوجية جديدة أو تقوم بالادارة الكفوءة للقوى العاملة والموارد المادية في آن واحد.
5. يثير دور قطاع التربية والتعليم في تكوين رأس المال البشري قضايا هامة بالنسبة الى السياسات الاقتصادية وخاصة تلك القضايا المرتبطة بدور الحكومة في تقديم خدمات التعليم والقدرا الأمثل من الانفاق الحكومي على التعليم.
6. خصصت الحكومات العربية خلال الثلاثين سنة الماضية موارد هامة لبناء الأنظمة التعليمية، وحققت إنجازات مهمة تمثلت في تزايد عدد الملتحقين بالدراسة وتحقيق منافع مهمة للأفراد والأسر والمجتمع، إلا أن قطاع التربية والتعليم في الوطن لا يزال يعاني من مشاكل عديدة ولا يزال العائد من التعليم حسب معايير النمو الاقتصادي غير مشجع مما دفع بالمختصين من تربويين واقتصاديين الى المطالبة بضرورة احداث تغيير جذري في أنظمة التعليم القائمة حالياً.



## 2. التوصيات :

- في ضوء الملاحظات الواردة حول قطاع التربية والتعليم في الوطن العربي ودوره في تنمية رأس المال البشري يمكن التقدم بالتوصيات الآتية:
1. يجب أن يلائم التعليم متطلبات سوق العمل، فالتعليم المنعزل عن هذه المتطلبات وعن احتياجات المجتمع لا يمكن أن يقوم بدور فعال في التنمية ولكي يقوم بهذا الدور لا بد لمخرجاته من أن تواكب المتغيرات التي يشهدها سوق العمل.
  2. إصلاح الهيكلية الحالية للتعليم في الوطن العربي بما يتلاءم والتطورات التكنولوجية المتسارعة وهذا يتطلب اكتشاف المهارات الفنية وإيجاد نوعية جديدة من الكوادر التي تساهم في خلق الثروة وخلق فرص التشغيل الذاتي النابعة من المبادرات الفردية وغير المعتمدة على العمل في الأجهزة الحكومية.
  3. ضرورة العمل على رفع معدلات تعليم الاناث خاصة في مرحلة التعليم الأساسي ومساواتها بمعدلات الذكور. ومن شأن هذا أن يأتي بفوائد على المستويين الشخصي والوطني تفوق مردود تعليم الذكور إذ يؤدي تعليم المرأة الى انخفاض معدلات الوفيات عند الأطفال وخفض معدلات الخصوبة، والاسهام في تحسين صحة أفراد الأسرة وزيادة فرص تعليم الأطفال وزيادة انتاجية المرأة في جميع النشاطات الاقتصادية وخاصة في الزراعة كما يؤدي تعليم المرأة الى تحسن مكانتها الاقتصادية والاجتماعية مما يحد من مشكلة الفقر.
  4. يجب أن تكون تنمية رأس المال البشري موجهة لأغراض عملية وملائمة لتلبية حاجات المجتمع القصيرة والطويلة الأجل.
  5. ضرورة تكثيف الجهود لاقامة انواع جديدة من مؤسسات التعليم بعد الثانوي لتدريب الايدي العاملة الماهرة لتكون قادرة على تلبية حاجات المجتمع.
  6. ضرورة توسيع وتعميق التعليم الالزامي وجعله اكثر طموحاً بحيث يشمل رياض الأطفال والمرحلة المتوسطة اضافة الى دمج برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالبرنامج الإلزامي العام للتعليم.
  7. التوسع في التعليم الثانوي لإتاحة الفرص للأعداد المتزايدة من خريجي المدارس المتوسطة لقبول في هذا النوع من التعليم على أن تراعى زيادة نصيب التعليم المهني وفقاً لحاجة المجتمع من القوى الفنية الماهرة ولسد متطلبات خطط التنمية.



8. تعزيز اتجاه التعليم العالي نحو الدراسات العلمية والعملية بما يحقق أهداف التنمية ومتطلباتها من الموارد البشرية المدربة.

## المصادر والمراجع

### 1. المراجع العربية:

1. الركابي، عبد ضمّد (1981). الاستثمار في الانسان وأهمية رأس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي.
2. الحق، محبوب (1993). مفاهيم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان.
3. النجفي، د.سالم (2001). التنمية البشرية في الوطن العربي، الاوضاع الراهنة ومآزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد.
4. قنديل، د.عبد الفتاح (1976). نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة، مجلة الاقتصادي.
5. منصور، د.منصور أحمد (1976). قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت.
6. القصيفي، جورج (1990). التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت.
7. الحبيب، صدق جميل (1981). التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، بغداد.
8. براجينا وآخرون (1974). مشكلات التصنيع في البلدان النامية، دار التقدم.
9. زايد، د.محمد عصام الدين (1997). الاستثمار في التكوين البشري على مستوى المشروع، مجلة العمل العربية، عدد 8.
10. ندوة الدراسات الانمائية المنعقدة في بيروت، (1970).
11. عبد الدائم، عبدالله (1972). التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية.
12. الجاسم، د.خزعل (1976). العنصر المالي البشري، المؤتمر الثاني الاقتصادي بين العراقيين.
13. قاسم، د.ميسر (1971). تخطيط الموارد البشرية في الدول النامية، مجلة الاقتصادي، العدد 10. 14. زهران، د.حمديّة (1978). اقتصاديات التنمية، القاهرة.
15. الأمين، د.عبد الوهاب (2000). التعليم والتنمية الاقتصادية مع اشارة للبلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والعشرون.
16. قدورة، د.عبد الرزاق (1973). التربية والتعليم، مجلة الثقافة الجزائرية، العدد 17.
17. صابر، د.محي الدين (1978). الأبعاد الحضارية للتنمية في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد.

18. صندوق النقد العربي وآخرون (1998). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2000). تقرير التنمية البشرية.
20. القاسم، د.صباحي (1998). دور التعليم العالي في التقدم العلمي في البلدان العربية، وثيقة عمل قدمت إلى المؤتمر العربي حول التعليم العالي، بيروت، آذار.
21. العريان، د.محمد وآخرون (1998). التعليم العالي وتنمية رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، ندوة تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، أبو ظبي.
22. الجليبي، د.سوسن شاكر (2001). أثر التعليم في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد.
23. الصايغ، د.يوسف عبد الله (1979). المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين، مجلة النفط والتعاون العربي.
24. الجهيني، الطاهر الهادي (حزيران، 1988). الوحدة، عدد 45.
25. العاني، أ.د.تقي عبد سالم (2002). الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر 2002/2/13 - 2/9.
26. عبد الله، اسماعيل صبري. التنمية المستقلة - المستقبل العربي، عدد 90، ص56.

## 2. المراجع الأجنبية:

1. Al Ricabi, Abed Thamad (1981). Investment in man and the Importance of Human capital in the Gulf Manufacturing Strategy, Al Iqtisadi Magazine.
2. Al Haq, Mahboob (1993). Concepts of Human Development, Human development Debate in the Arab World. Al Fikr Al Arabi Forum, Amman.
3. Al Najafi, Dr. Salem (2001). Human Development in the Arab World. The Current Conditions and the Future dilemma, Sustainable Human development Studies in the Arab World. Beit Al Hikmah, Baghdad.
4. Dr. Qandeel, Abdel Fattah (1976). Transform of Advanced Technology from Advanced Countries. Economic Magazine.
5. World Bank (1991). Adjustment Leading, An Evaluation of Ten Years of Experience, Washington.
6. Dr Mansour, Ahmad Mansour (1976). Readings in Human Development, Kuwait.

- Issue 44, Year 7th , Jan. – 2010 [WWW.ULUM.NL](http://WWW.ULUM.NL) مجلة علوم انسانية السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010
7. Banuri, Tariq and others (1995). Sustainable Human Development, UNDP.
  8. Dunn J.D and Elives C.S (1972). Management of Personal C Mc graw- Hill  
 Book Company, N.Y..
  9. Marshal A. (1930). Principle of Economic, Macmillan and Co. Ltd.  
 London,.
  10. Shafei M.Z (1970). The role of University in Economic and Social  
 Development, Bierut Arab University.
  11. Al Qusaifi, George (1990). Human Development. Critical review of the  
 concept and content, Human Development Debate in the Arab world,  
 Bierut.
  12. Al Habib, Musaddaq Jamil (1981). Education and Economical  
 development, Dar al Rasheed for Publishing, Baghdad,.
  13. Barajina, and others (1974). Manufacturing problems in the  
 Developing Countries. Dar Al Taqaddom.
  14. Zayed, Dr. Mohammad Issam Eddin(1997). Investment in Human  
 Capital Structure at the Project Level, Arabic Work Magazine, Edition 8.
  15. Johnson, H.G. (1971). Towards a Generalized Capital Accumulation  
 Approach to Economic Development in Economics of Education,  
 England.
  16. Billy J.H. and Johnson J.H. (1970). Management and Organization  
 Behaviour, N.Y..
  17. Shultz T. (1971). Investment in Human Capital, In Economics  
 Education.
  18. Debate of the Developmental Studies, held in Bierut, 1970.
  19. Fabricant S.(1959). Basic facts on Productivity Change, National  
 Burean of Economic Research.